

## نحو صناديق استثمار اجتماعية تخدم التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الإسلامي

# TOWARDS SOCIAL INVESTMENT FUNDS SERVING ECONOMIC DEVELOPMENT IN LIGHT OF ISLAMIC INVESTMENT PRINCIPLES

د. أسامه هاشم<sup>1</sup>

1. Faculty of Economics and Muamalat, Islamic Sciences University of Malaysia, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia

([osamah.vmh@usim.edu.my](mailto:osamah.vmh@usim.edu.my))<sup>1</sup>

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه صناديق الاستثمار الإسلامية، وتفنيد النظرة التقليدية حول هذه الصناعة، من كونها مؤسسات مالية وسيطة إلى مؤسسات تسعى لخدمة المجتمعات ورفاهيتها والمساهمة الفاعلة في تنميتها، وأن هناك ثمة طرق وأساليب ممكنة في سبيل تعزيز الدور الاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية، كما تسعى الدراسة إلى إبراز بعض الخصائص التي تتميز بها صناديق الاستثمار الاجتماعية، فهي مع تعظيمها للربحية التجارية، تسعى لتنمية المجتمعات الإسلامية، كونها أداة من أدوات الاستثمار الإسلامي، تخضع لجميع مبادئه وأحكامه ومقاصده، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن صناديق الاستثمار الاجتماعية يمكن أن تستهدف السوقين الأولية والثانوية، ولا تقتصر عملياتها على الثانوية وحسب، كما أنها تخضع في مبادئها وعملياتها لمقاصد الاستثمار الإسلامي، وتعد من أكثر الأدوات الاستثمارية امتثالاً للمسؤولية الاجتماعية، كما توصلت إلى بعض الصناديق الاجتماعية المبتكرة التي يمكن أن تولد أكبر نفع للأفراد والمجتمعات، وقد اقترح الدراسة بعض الصناديق الاجتماعية، وكلها تخدم قطاعين من أهم القطاعات التنموية المجتمعية، وهما القطاع الخدمي والقطاع الإنتاجي. ولأن الدور التنموي لا يكتمل إلا بالتقييم الناجح الذي يهدف لتعزيز الأداء وتعظيم الأثر، فقد اقترحت الدراسة بعض المعايير التي يمكن أن تساهم في قياس وتقييم الأداء التنموي والأثر الاجتماعي لتلك الصناديق.

**الكلمات المفتاحية:** صناديق الاستثمار الاجتماعية، نظام الاستثمار الإسلامي، المجتمعات الإسلامية، التنمية الاقتصادية.

**Abstract:** This study aims to highlight the social role that Islamic investment funds can play, dispelling the traditional view of this industry as mere financial intermediaries to institutions that seek to serve communities, enhance their well-being, and actively contribute to their development. The study also explores potential ways and methods to enhance the social role of Islamic investment funds. While maximizing profitability, these funds aim to foster Islamic communities as an integral part of Islamic investment principles, adhering to all its principles, rules, and objectives. The study has yielded several important results, including the potential for social investment funds to target both primary and secondary markets, and not limited to the latter. These funds operate according to Islamic investment principles and are among the most socially responsible investment tools. The study has identified some innovative social funds that can generate significant benefits for individuals and communities. It proposes

*several such funds, all of which serve two of the most critical community development sectors: the service sector and the productive sector. Recognizing that the developmental role is incomplete without successful evaluation aimed at enhancing performance and maximizing impact, the study suggests criteria for measuring and assessing the developmental performance and social impact of these funds.*

**Keywords:** *Social Investment Funds, Islamic Investment System, Islamic Communities, Economic Development.*

## 1. المقدمة

لقد تطورت أساليب الاستثمار حديثاً وتعددت أدواته واختلقت مجالاته، ومن هذه الوسائل والأدوات التي ابتكرت وانتشرت حديثاً صناديق الاستثمار كواحدة من أهم الأدوات في جذب السيولة وتوظيف المدخرات واختيار أنجع الاستثمارات في سوق مالية معقدة، وصناديق الاستثمار الإسلامية قد ساهمت بدور ملحوظ في جذب المدخرات وتوظيفها من خلال أسواق رأس المال، فانتشر عددها وتطورت أساليبها وتنامت أصولها حول العالم، حيث تجاوزت 1500 صندوق في 2021 بموجودات تقدر بأكثر من 154 مليار دولار (IFSB, 2020)، بيد أن عملها يقوم على الوساطة المالية، وتحقيق رغبات المستثمرين. بينما صناديق الاستثمار الاجتماعية لا تهدف إلى خدمة الأفراد وحسب بل تسعى لخدمة المجتمعات ورفاهيتها والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوسيع المشروعات التنموية، وهو أهم ما يحفز رأس المال على الاستثمار، فهي من أكثر الأدوات الاستثمارية ملائمة للبعد الاجتماعي إذا ما وظفت توظيفاً متوافقاً مع أهداف الاستثمار الإسلامي، لذا تعد العمليات الاستثمارية لدى صناديق الاستثمار الاجتماعية هي أنشطة تنموية بالدرجة الأولى قبل أن تكون تجارية وهي تختلف اختلافاً جذرياً عن ما تقوم به صناديق الاستثمار التقليدية. في حين تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بصناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية وأهميتها كمنتج مالي يساهم في تشغيل الأموال وتنمية المجتمعات، وكذلك الخروج ببعض المقترحات لإنشاء صناديق اجتماعية تنموية تكون فاعلة ومؤثرة تنظر إلى المجتمعات كعناصر مهمة في نجاحها وتطورها.

## 2. أدبيات الدراسة

### 2.1 المبحث الأول: صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية.

#### المطلب الأول: ماهية صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية

لا ريب أن نظام الاستثمار الإسلامي كفل للأفراد الحرية في استخدام المال، لكن في حدود الشريعة وضوابطها، ومن الضوابط الشرعية في استخدام المال مراعاة حق الأمة فيه، فلا يترك فيما يعد في حق الأمة من باب الضرورة، والقاعدة الأصولية تقول: (لا يراعى حكم تحسيني إذا كان في مراعاته إخلال بما هو ضروري أو حاجي) (البغدادي، 1987)، وعلى ذلك، ينبغي أن تتحمل مؤسساتنا المالية مسؤوليتها في تنمية المال وفقاً لمقاصد الشريعة التي أكدت على ضرورة مراعاة المصلحة في حفظ المال، ووضعت الضوابط الكفيلة في تحقيق المصلحة على أكملها، لأن الإنسان بطبعه يطغى إن استغنى عن الآخرين، إضافة إلى أن نسبة الأموال إلى الأفراد ليست على سبيل التملك، وإنما على سبيل الانتفاع، فملكهم لها ملك منفعة، والمالك الحقيقي في الأول والأخير هو الله

تعالى. وبناء على ذلك، فإن الفكرة التي تقوم عليها صناديق الاستثمار الاجتماعية النموية هو التحرر من النزعة الفردية وتكريس المنفعة الجماعية في استخدام المال. وعليه، فيمكننا الخلوص إلى القول بأن صناديق الاستثمار الاجتماعية النموية هي أوعية مالية مشتركة تهدف إلى استثمار المدخرات وتوظيف القدرات، تتكون من مساهمات بالأموال والأعمال في صورة أسهم تمثل ملكية أصحابها، بغرض تحقيق الربحية التجارية والمنفعة الاجتماعية وفق مبادئ وأهداف الاستثمار الإسلامي.

وبالتالي، فقد أضحت صناديق الاستثمار الاجتماعية ضرورة ملحة تتطلبها الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، ونظراً للمكانة التي تحتلها الصناديق الاستثمارية بما تمتلكه من موجودات هائلة وإدارة محترفة وتوظيفات متعددة وتنوع في الأنشطة الاستثمارية فإنها تلعب دوراً محورياً في الرفع من معدلات الدخل والحد من ظاهري الفقر والبطالة التي أصبحت صفة سائدة تصف بها دول العالم الثالث ومن ضمنها عالمنا الإسلامي وتحقيق التنمية الحقيقية الشاملة التي تتطلع إليها مجتمعاتنا الإسلامية بشغف شديد، وهنا ينبغي أن نحدد أهم النقاط التي جعلت من وجود صناديق استثمار اجتماعية ضرورة ملحة لتنمية المجتمعات الإسلامية:

1- صناديق الاستثمار الاجتماعية تعتبر وسيلة من أنجع الوسائل للاستثمار الجماعي الذي تقل فيه نسب المخاطرة وتزيد معه المنفعة.

2- وسيلة مثلى للحفاظ على أصل المال وتجنبيه المخاطرة والمقامرة في مشاريع مجهولة الهدف، ليستثمر بما يعود بالنفع على رب المال والمجتمع على حد سواء.

3- أداء حقوق الله في المال بالزكاة والصدقات والهبات والأعمال الخيرية وكل ماله منفعة متعددة تعود للمجتمع المسلم، وفي الصناديق الاستثمارية قد تتضاعف نسب هذه الحقوق نظراً لارتفاع أرباحها وبالتالي تعالج أكبر ممكن من حالات الفقر والعوز التي تعاني منه المجتمعات .

4- توفير فرص المشاركة لفقراء المجتمع وذوي الدخل المحدود، من خلال إتاحة الاكتتاب لضعاف الدخل لتستثمر أموالهم مع أموال الموسرين في وعاء واحد.

5- الإدارة المحترفة وتوفير الخبرة الفنية اللازمة، وتقليل المخاطر الاستثمارية (دوابه، 2002).

6- الالتزام والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ودرءاً للحرج الذي يقع فيه أغلب المتعاملين مع الصناديق التقليدية.

7- لا تقتصر استثماراتها على المتاجرة في الأوراق المالية أو المضاربة في أسعار العملات، كما هو الحال لدى صناديق الاستثمار التقليدية، بل تلامس التنمية الحقيقية وتؤثر فيها.

8- استغلال وتوظيف المدخرات المحلية داخلياً دون تسربها للخارج، إذ تعتبر وجهة مفضلة لدى الكثير من رؤوس الأموال (عوض الله ، 2005).

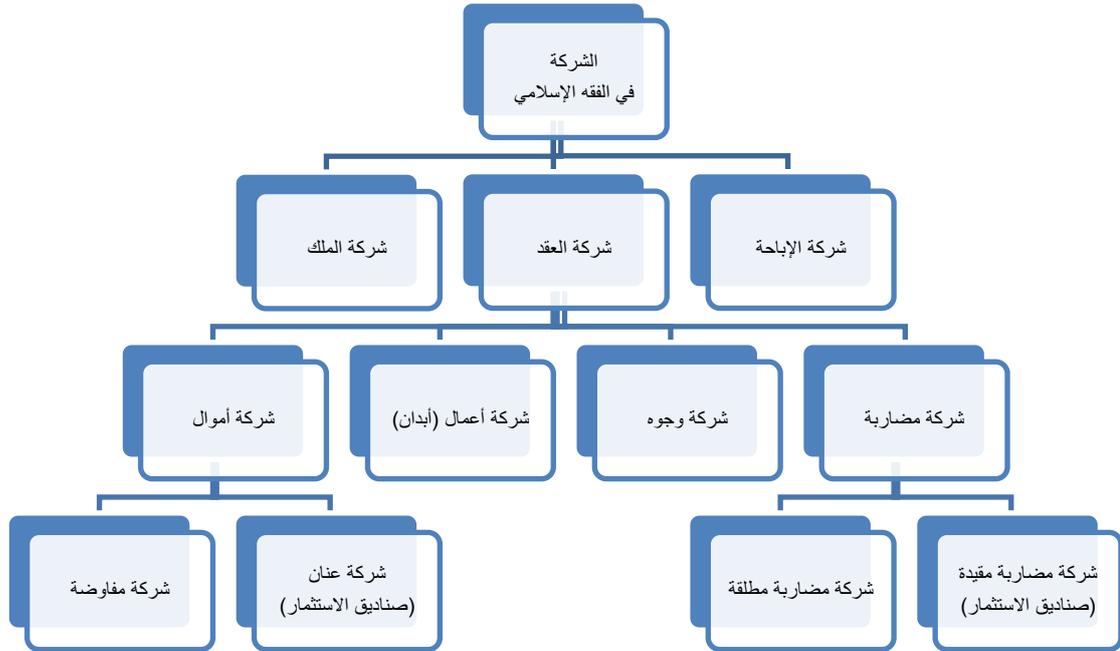
9- رفع مستوى الدخل الفردي من خلال تمكين ضعاف الدخل من المساهمة المباشرة في وحداتها الاستثمارية مما يساعد عن تحسين نمط الحياة بين أفراد المجتمع (عوض الله ، 2005).

10- فرصة مناسبة لجذب المدخرات الهائلة والسيولة المتاحة لدى أصحاب رؤوس الأموال من أن تضيق في المخاطر وتهدر في المضاربات المالية الغير محسوبة في الأسواق العالمية.

- 11- أداة مثلى من أدوات السياسة النقدية، لامتناس فائس السيولة وتوظيفها وخفض معدلات التضخم (دوابه، 2002)، وعامل مهم من عوامل الاستقرار المالي والاقتصادي.
- 12- تساعد على تحسين أداء أسواق المال الإسلامية، من خلال مساهمتها في جذب المزيد من المستثمرين ورؤوس الأموال الذين يرغبون في تنوع محافظهم الاستثمارية الموافقة للشريعة (Dusuki & Syed, 2008).
- 13- توظيف موجوداتها الهائلة في تنفيذ المشاريع الاقتصادية ذات المنافع المتعدية والمتعددة، والمساهمة الفاعلة في تحقيق التنمية الشاملة .

### المطلب الثاني: التكيف الفقهي للشكل القانوني لصناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية

صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية هي وسيلة من وسائل الاستثمار الجماعي، وبالنظر إلى طبيعة عمل شركات الاستثمار الجماعي وطبيعة التعاقدات فيها، فهي لاتعدو أن تكون واحدة من شركات المساهمة الجائزة في الفقه الإسلامي (الخياط، 1994)، وهي إما أن تأخذ شركة عنان أو مضاربة (الزحيلي، 2017)، أو منهما معاً (دائلة، 2012)، كما في الشكل (2).



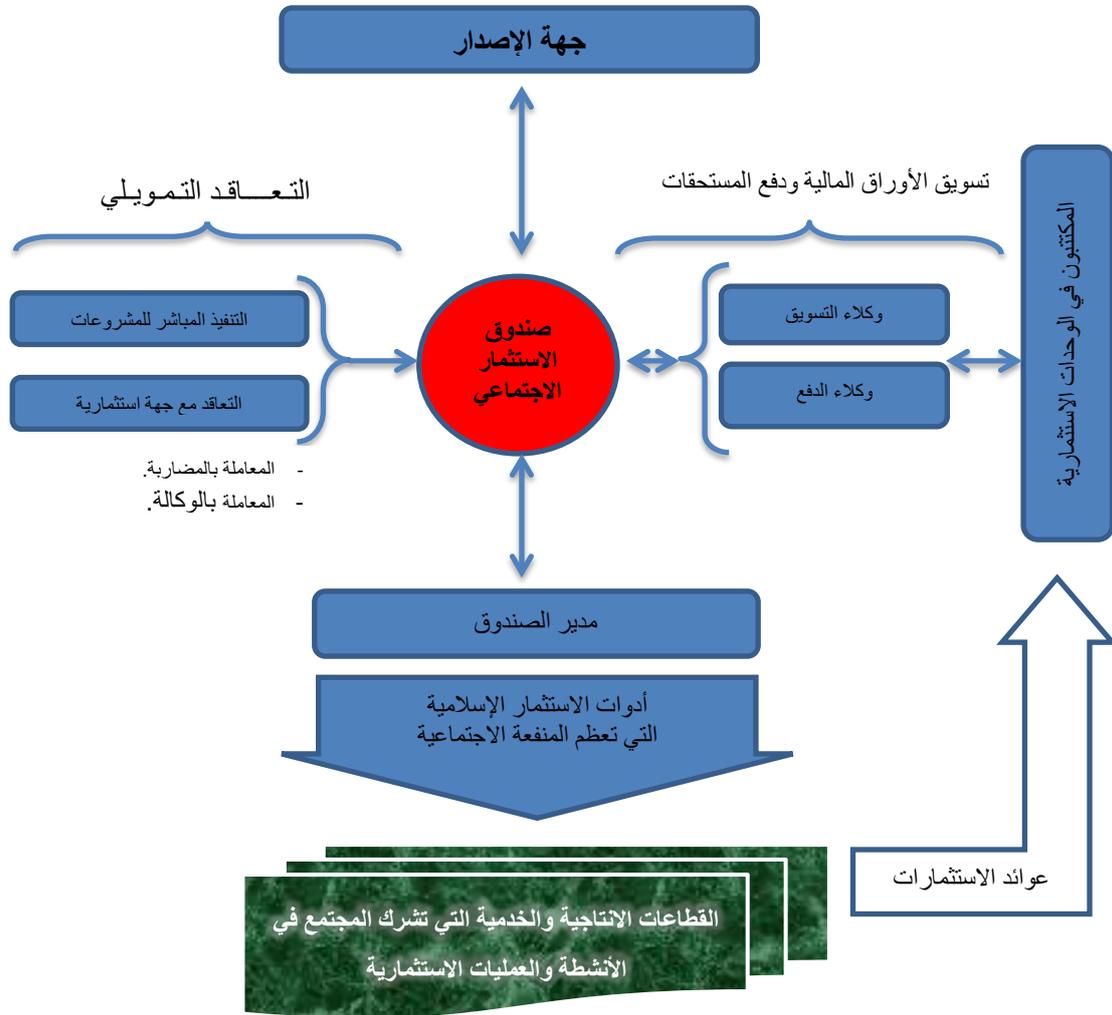
الشكل رقم 1. أنواع الشركات في الفقه الإسلامي

ومن المعلوم أن شركات المساهمة عند كثير من الفقهاء المعاصرين تعد من قبيل شركة العنان لانطباق جميع الشروط عليها (الخياط، 1994) (الزحيلي، 2017)، أما شروطها وضوابطها (السلامي، 2008):

- 1- أن يكون رأس المال معلوماً.
- 2- أن يكون رأس المال عيناً ، وليس ديناً.
- 3- أهلية الوكالة، لأن كل واحد منهم يصير وكيلاً لصاحبه.

4- أن تكون نسبة الأرباح معلومة لجميع الشركاء.

وشركة العنان هي عبارة عن اشتراك بين اثنين فأكثر بأموالهم وأعمالهم والربح بينهم بنسبة معلومة (السرخسي، 2000) (القراي، 1994) (الماوردي، 1991)، ولا خلاف بين أهل العلم في جوازها (الرحيلي، 2017)، وبناء على ذلك، فإن صناديق الاستثمار الاجتماعية تأخذ شكل شركة العنان، والتي هي نوع من أنواع شركة الأموال، وهي جائزة شرعاً (دوابه، 2002). وقد تتكون الصناديق من شركة الأعمال وشركة الأموال لا سيما في المجتمعات ذات القدرات البشرية المؤهلة لكن تفتقر إلى رأس المال الكافي وتحكمها عقد المضاربة الشرعية، حيث يحتوي الصندوق الاستثماري على وحدات استثمارية متساوية، تمثل كل وحدة حصة من موجودات ذلك الصندوق، وهي تمثل مجموعها رأس مال الصندوق، وفي المضاربة الشرعية يجوز تعدد رب المال، بحيث يمتلك كل منهم حصة شائعة في رأس المال (أبو غده، 2004).



الشكل رقم 2. الشكل القانوني والعلاقات التعاقدية بين أطراف العملية الاستثمارية في صناديق الاستثمار الاجتماعية

### المطلب الثالث: طبيعة عمل صناديق الاستثمار الاجتماعية

تعد العمليات التشغيلية لدى صناديق الاستثمار الإسلامية بمثابة أنشطة استثمارية بالدرجة الأولى قبل أن تكون تجارية، وهي تختلف اختلافاً جذرياً عن ما تقوم به صناديق الاستثمار التقليدية، وهو ما يجب أن يركز عليه الباحثون قبل القائمون على تلك الصناديق. إننا هنا نتكلم عن ما يجب أن يكون لا ما هو كائن، لأن ما هو كائن للأسف مجرد محاكاة للأساليب التجارية القائمة في الصناديق التقليدية إن لم تكن مضاربات في العملات والأسهم وصفقات في فئات مالية لا أثر لها على الاقتصاد الحقيقي ولا تمس الواقع الاجتماعي بأي صلة، فما يزيد من صناديق الاستثمار الاجتماعية هو إحداث زيادة صافية في الأصول الانتاجية والثروة القومية على مستوى المجتمعات وعلى مستوى الدول (عوض الله، 2005)، وطبيعة العمل التي تقوم عليها صناديق الاستثمار الاجتماعية في عملياتها الاستثمارية تمر بعدة مراحل:

**المرحلة الأولى:** تقوم المؤسسة الاستثمارية بدراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لمشروع ما على أن يكون ذو منافع متعددة، وأن يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، وعرض الدراسة على لجنة متخصصة في تقييم المشروعات ومدى خدمتها للتنمية.

**المرحلة الثانية:** يتم تكوين صندوق استثماري ويتم تسميته وتحديد رأسماله وأهدافه ومجالاته والصيغ الملائمة لاستثماراته ومدته وشروطه وحقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة فيه، على أن تدون جميع تفاصيله في نشرة الإصدار، ولا يجوز طرحها للاكتتاب إلا بعد تقديم المعلومات والبيانات المتعلقة بالصندوق والحصول على الموافقة من الجهات المسؤولة ذات العلاقة.

**المرحلة الثالثة:** تقديم جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالصندوق إلى الجهات العليا ذات العلاقة، على أن تكون الجهة المصدرة مرخصة، ومصرح لها بمزاولة ذلك العمل، وللحصول على موافقة الجهة المسؤولة لابد أن تتضمن المعلومات المقدمة اسم الصندوق، وعنوانه، وتاريخ البدء لقبول الاكتتاب والاسترداد، ومقدار الاشتراك، وعملة الصندوق، وأهدافه ومجالاته، واستراتيجياته، ومن يدير الصندوق ومصاريفه وأتعابه، ومدى مطابقة نشاط الصندوق لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

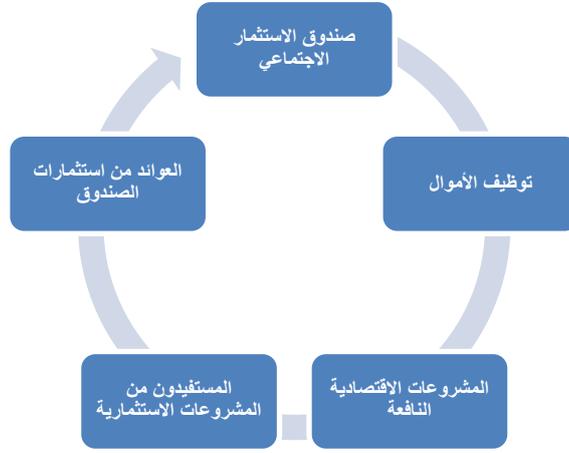
**المرحلة الرابعة:** تقوم جهة الاصدار بتقسيم رأس مال الصندوق إلى وحدات متساوية القيمة الاسمية (صكوك المضاربة) وطرحها للمكتتبين الذين سيعتبرون شركاء بقدر رؤوس أموالهم، على اعتبار أنها وثائق لمالكها وليس لحاملها، بحيث يجوز تداولها والتصرف فيها شرعاً ببيع أو رهن أو غير ذلك.

**المرحلة الخامسة:** يبدأ الاستثمار في المجالات والأنشطة الموضحة في نشرة الاصدار والصيغ والأدوات المحددة سلفاً، وفي المجالات والاختصاصات الزمانية والمكانية، وهذه المرحلة هي أهم مرحلة من المراحل التي ستمر بها صناديق الاستثمار، نظراً لتعدد الجهات والأطراف لتوفير ضمانات كافية للمستثمرين وتقليل المخاطر المحتملة التي قد تواجهها الصناديق، والتي سيتم بحثها لاحقاً في كلامنا حول العمليات التي تتم في وما هي الجهات الأخرى التي ستدخل في هذه العلاقات التعاقدية .

**المرحلة السادسة:** بعد انتهاء الصندوق من جميع عملياته، بالتأكد من تحقق أهدافه، أو بانتهاء مدته، أو بأي شكل من الأشكال الموجبة لتصفيته والموضحة في نشرة الاصدار، يقوم مدير الصندوق بالدعوة إلى اجتماع المساهمين أو المكتتبين، بعدها يتم توزيع الأرباح على المكتتبين بالنسب والكيفيات المتفق عليها. ثم تقوم ادارة الصندوق بعدها بتصفية جميع أصوله في الموعد المحدد في نشرة الاصدار.

وطبيعة الاستثمارات في صناديق الاستثمار الإسلامية ينبغي أن تكون طويلة الأجل كي تترك أثراً ملموساً على الواقع التنموي وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع تعظيم الربح (دوابه أ.، 2006)، خصوصاً تلك الاستثمارات

التي يتم توجيهها لدعم المشروعات الإنتاجية أو الخدمية، أما الاستثمارات قصيرة الأجل فيمكن توظيفها لصالح المشروعات ذات الطابع التجاري أو الاستهلاكي.



الشكل رقم 3. الدورة الاستثمارية لصناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية

#### المطلب الرابع: تفعيل المسؤولية الاجتماعية في العمليات الاستثمارية وتغليب المنافع المتعدية

إن نظام الاستثمار الإسلامي أول ما يستهدف تنمية الإنسان، قبل تنمية المال، ولذا فقد جاءت المؤسسات المالية الإسلامية معززة لهذا المبدأ، بل احتلت الريادة في مراعاة البعد الاجتماعي في سياساتها التمويلية والاستثمارية دون إخلال بنظرية الأرباح، ونظرية الاستثمار الإسلامي تؤكد على ضرورة مراعاة الأبعاد الاجتماعية عند استثمار الأموال، إذ ليست الغاية في الاستثمار الكسب المادي وحسب، بل الغاية فيه أجلٌ وأسمى من ذلك، فتحقيق المراد الإلهي من تشريع الاستثمار يتجاوز ليشمل تحقيق أكبر قدر من الريح الروحي المتمثل في استقرار المجتمع وإشاعة المحبة والرفاهية والإخاء بين الأفراد، بحيث يصبح الفقراء أمناء على ممتلكات الأغنياء، ويستشعرون بأهم أفراد لهم قيمتهم ومكانتهم (سانو، 2000)، من خلال إشراكهم في العمليات الاستثمارية والإنتاجية، وبالتالي يتحدد البعد الاجتماعي من العمليات الاستثمارية من خلال الآتي:

- 1- إشراك الفقراء وذوي الدخل المحدود في العملية الإنتاجية التي لا تتطلب المهارة، وتوفير فرص المشاركة لذوي المهارات في إدارة المشاريع.
- 2- إتاحة الفرصة لذوي الدخل المحدود وصغار المدخرين لاستثمار أموالهم في (وحدات المضاربة) كمكتتبين، على أن تخصص لهم صناديق تتميز بقلّة حجم رأس المال وبإمكانية المشاركة برؤوس أموالهم، وتتميز بمجالات اقتصادية مجدية تدر أرباح دورية.
- 3- أولوية الاستثمار على المشاريع الإنتاجية التنموية التي تعود بالنفع على الفرد والمجتمع والدولة، وتقديمها على المشاريع الاستهلاكية ذات المنافع اللازمة، كي تتعدى المنفعة وتعم المصلحة.
- 4- الاهتمام والتركيز على الأنشطة الخدمية ذات الطابع الاستثماري التي تلامس احتياجات المجتمع، لتؤول المنفعة الخاصة الذاتية للمال إلى المنفعة العامة المتعدية لعموم الأمة.
- 5- الحد من التوظيف التجاري القائم على المتاجرة في الأوراق المالية والمضاربة في أسواق السلع وأسعار العملات، وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار الحقيقي الذي يخدم الفرد والمجتمع.

6- التحسين النوعي للقوى العاملة ومجتمعهم المحيطة، وتقليل الممارسات السلبية على البيئة والهوية المجتمعية، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والإنتاجية بما يحقق رفاهية المجتمع وسلامة البيئة.

#### المطلب الخامس: الخصائص العامة لصناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية

في إطار تعزيز الدور التنموي للمؤسسات الاستثمار الإسلامية لا بد لها أن تتميز بخصائص تحولها لقيادة دفة التنمية والنهوض بالمجتمعات الإسلامية، وإثبات وجودها على طريق التعمير والتنمية، فما نريده من صناديق الاستثمار الاجتماعية هو إحداث نقلة نوعية في المشروعات التنموية، وزيادة صافية في الأصول الإنتاجية، ولذا فإن صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية تتميز بعدة خصائص تميزها عن غيرها من الصناديق التقليدية وتعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتمثل في الآتي:

**الخصيصة الأولى:** صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية تستهدف التنمية الشاملة، كهدف أولي في جميع عملياتها الاستثمارية، ولا تكتفي مجرد الربح وحسب، بل تؤثر في المجتمعات وتحترف الاستثمار الحقيقي المباشر، وتسعى إلى إيجاد تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تلامس احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية، وعلى قدر الهدف تأتي الثمرة ويعظم الأثر ويتحقق النجاح.

**الخصيصة الثانية:** تتوافق أنظمة ولوائح وعمليات صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية ومقاصدها، بحيث تأخذ في الاعتبار تحقيق مقاصد الشريعة، وإدراك المصلحة في جميع عملياتها، وإعطاء الأولويات الاستثمارية حقها في العمليات التشغيلية، وهذا يحسن من أداءها وقدرتها على التنافس.

**الخصيصة الثالثة:** توفير السيولة اللازمة التي تعتبر من أهم العوامل التي يفتقدها صغار المستثمرين للشروع في استثماراتهم، وصناديق الاستثمار الاجتماعية قد توفر السيولة اللازمة لدعم المشروعات الاقتصادية والشروع في تنفيذها، وهي في ذلك قد وفرت عليهم عناء البحث والجهد الذي سيُبدل في البحث عن التزامات وضمانات، إلى غير ذلك من متطلبات مؤسسات التمويل.

**الخصيصة الرابعة:** تحقيق قيمة مضافة حقيقية، لأن الصناديق الاجتماعية هي أداة من أدوات الاستثمار الإسلامي، تهدف إلى تنمية المال وتنميته مقابل تحقيق منفعة أو خدمة، وليست مجرد ضخ مالي دون أن يكون له قنواته وطرقه وأهدافه، وقياس آثاره الملموسة، فهي ضخ نقدي مولد لحركة ونشاط اقتصادي منتج لسلمة أو خدمة أو منفعة، ولا بد أن تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق قيمة مضافة حقيقية، وهذه القيمة هي النماء المضاف الذي يتشارك فيه كل طرف قدم إسهاماً في النشاط والحركة (ناصر، 2009).

**الخصيصة الخامسة:** تعدد الجهات الرقابية على أداء صناديق الاستثمار الاجتماعية، مما يضيف عليها نوعاً من الشفافية والإفصاح المالي والإداري الذي من شأنه أن يهدف إلى تحسين البيئة المعلوماتية للمستثمرين ومدى التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (IFSB، 2009).

**الخصيصة السادسة:** تخضع جميع السياسات والعمليات الاستثمارية في صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية للرقابة الشرعية، حتى تتعزز ثقة المتعاملين مع هذه الصناديق خصوصاً في المجتمعات الإسلامية المحافظة.

#### المطلب السادس: مزايا صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية

ثمة مزايا عديدة تقترن بفكرة صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية، فعالم الاستثمار اليوم يبحث عن توليفات متعددة من الأدوات الاستثمارية تحقق رغبة المستثمر وتلبي الاحتياجات التنموية التي تحتاجها مجتمعاتنا النامية، وبناء على ذلك، فإن صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية تتميز بعدة مزايا وسمات، ولعل أبرزها:

1- **الإلتزام والتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية:** وهي ميزة أساسية لصناديق الاستثمار الاجتماعية الترموية التي تتجه في توظيف موجوداتها في مجالات وأنشطة تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، وبأدوات استثمارية متوافقة مع صيغ الاستثمار الإسلامي (بودية و كحلي، 2013)، ناهيك عن ضرورة وجود هيئات شرعية للرقابة على العمليات التشغيلية والأنشطة الاستثمارية لهذه الصناديق ومدى توافقها مع الفقه الإسلامي ومقاصد الشريعة الإسلامية، التي تجعل من اتخاذ القرار لا يكون إلا بعد دراسات وافية وتحليلات متكاملة.

2- **إمكانية التعامل المباشر في سوق المال:** صناديق الاستثمار الاجتماعية تتيح لصغار المستثمرين فرصة التعامل مع الأسواق المالية مباشرة والاستفادة من خدماتها وامتيازاتها طالما يمتلك الوثائق التي تمكنه من ذلك (الصلاحين، 2007).

3- **الشفافية:** تعدد الكيانات والأطراف الداخلة في مكونات الصندوق كجهات فنية وإدارية ورقابية، يكسبها قدرًا كبيراً من الشفافية، فضلاً عن خضوعها للهيئات الحكومية المعنية أو هيئة سوق المال كجهات رقابية وإشرافية، وكلها تؤدي أدواراً مختلفة تساهم في ضبط برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي (IFSB م.، 2009)، فضلاً عن تقييمها الدوري للوثائق، بحيث يتم إعلان سعر الوثيقة بصورة يومية أو أسبوعية من خلال التقييم المستمر لصافي أصول الصندوق (Robert & Theresa، 2011)، مما يتيح للمستثمر التعرف الدائم على عائدات استثماراته، ويمنحه اطمئناناً أكبر، وفرصة لاتخاذ القرار المناسب (دائلة، 2012).

4- **توفير فرص المشاركة لذوي الدخل المحدود:** تتميز صناديق الاستثمار الاجتماعية الترموية عن المحافظ الاستثمارية بأنها تسمح لصغار المستثمرين باستثمار أموالهم مع كبار المستثمرين في سلة واحدة، وهذا ما لا يتوفر في المحافظ الاستثمارية التي تتطلب رؤوس أموال قد يعجز عن توفيرها صغار المستثمرين.

5- **انخفاض درجة المخاطرة:** نظراً للتنوع الكفؤ الذي تتميز به الصناديق الإسلامية وابتعادها الكامل عن المقامرة ومواطن الضرر في أنشطتها ومجالاتها، كالقمار والمضاربات المجهولة العواقب والتعامل بالميسر والربا، كذلك الابتعاد الكامل عن خلق الأموال، والتي عادة ما يكون عنصراً للمخاطرة والضرر حاضرين في أي عملية استثمارية، ولذا فهي بعيدة كل البعد عن ممارسة الأنشطة المحرمة ومواطن الشبه، وبالتالي يجد المستثمرون عادة أن فرص النجاح في تزايد ومعدلات الربح في تحسن مستمر، نظراً لتوزيع الأموال في أكثر من مجال استثماري، وتوظيفها في الاستثمارات الحقيقية المباشرة.

6- **الإدارة المحترفة والخبرة الفنية اللازمة (Geoffry & Stanley, 2012):** تتميز الصناديق الاستثمارية عن غيرها من الشركات المعنية بإدارة الأموال بما توفره للمستثمرين من إدارة متخصصة ومحترفة وخبرة متراكمة في إدارة الأموال، وبما تمتلكه من رصيد معرفي وقاعدة معلوماتية واسعة وإمكانات فنية وتكنولوجية، مما يساعد في اتخاذ القرار المناسب، يعقبه التنفيذ الصائب، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة فرص النجاح.

7- **مصدر من مصادر تمويل المشروعات الاقتصادية:** لأن صناديق الاستثمار الاجتماعية الترموية ليست شركات وساطة، كما هو الحال في صناديق الاستثمار التقليدية، وإنما تباشر العمليات الاستثمارية بنفسها، وبالتالي تحقق أكبر قدر من المصلحة، فهي تمارس دور مؤسسات التمويل، إضافة إلى مباشرتها للعمليات الاستثمارية بتوفيرها لفرص العمل، وتشغيل الأيدي العاملة

المقتدرة، وتوظيف موجوداتها فيما يعود خيره ونفعه، وهذا من أكبر الضمانات لابتعادها عن المخاطرة وتحقيق فرص النجاح التي تعزز من ثقة المتعاملين معها.

8- **المرونة:** بوسع أي مستثمر يرغب باستعادة أمواله تقديم طلب استرداد من مدير الصندوق في أي وقت شاء، على أن يشترى الصندوق حصته كاملة ويستعيد تلك الوحدات، وهذه الميزة متاحة في الصناديق ذات رأس المال المتغير، بخلاف الصناديق المغلقة ذات رأس المال الثابت التي لا تسمح بإعادة بيعها أو شرائها إلا في السوق المالية (البورصة) التي تتداول فيها وحداتها (Zvi, Alex, & Alan, 2002)، كما هو متاح للمستثمرين أيضاً الذين يرغبون في تحويل استثماراتهم من صندوق لآخر، فلهم الحرية الكاملة في ذلك (براق و قمان، 2011).

9- **حماية وصيانة أموال الأمة ومنع تسربها للخارج:** باستطاعة صناديق الاستثمار الاجتماعية التنمية استقطاب المزيد من المدخرات لاسيما في المجتمعات الإسلامية المحافظة، وتوظيفها نحو الإنتاج الحقيقي الذي يخدم الفرد والمجتمع والدولة على حد سواء، لاسيما أن الممارسات المحرمة التي تتم في الأسواق المالية العالمية، تفرض عليها استثمار ما لديها من موجودات في السوق المحلية، وبالتالي تمارس الاستثمار الحقيقي المباشر وتبتعد كل البعد عن كثير من الشبهات.

10- **تعدد الأنواع والأدوات بما يتلائم ورغبة المستثمر (عوض الله ، 2005) (دائلة، 2012):** التنوع الكبير في الأدوات الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية، تعطي للمستثمر توليفة متنوعة من الخيارات المتاحة على نحو يساهم في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها بعض المستثمرين الذين تنقصهم الخبرة اللازمة للتعامل مع السوق المالية، وبهذا يتمكن الأفراد من تملك حصص وأسهم في مجالات ونشاطات متعددة ومتنوعة، قد يستحيل تحقيقها كما لو كانوا بمفردهم.

11- **تنوع كفاء وخيارات متاحة:** من المستثمرين من يرغب ويفضل أن تتنوع استثماراته في أدوات أو أنشطة أو مجالات محددة، ومنهم من لا يرغب أن تتركز استثماراته في أنشطة محدودة، وفي كلا الحالتين فالصناديق تستطيع تلبية جميع رغبات وتفضيلات المستثمرين، إذ أن هناك صناديق مفتوحة بمقدور أي مستثمر صغيراً كان أو كبيراً أن يختار ما يناسبه من أدوات أو مجالات، وفي نفس الوقت هناك صناديق مغلقة على أصحابها أو مغلقة على الاستثمار في مجال واحد فقط.

12- **العدالة بين أفراد المستثمرين وبين القائمين على تلك الصناديق:** تكفل صناديق الاستثمار الاجتماعية التنمية تحقيق العدالة بين أطراف التعاقد ومنع الظلم الذي قد يطرأ على أي فئة منهم، على الوجه الذي يكفل لهم جميع الحقوق القانونية في عملية الاستثمار تحقيقاً لمبدأ (الغنم بالغرم).

13- **تنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنمية:** لاسيما تلك التي لم تلق اهتماماً كبيراً من قبل الدولة أو القطاع الخاص، وفقاً لمبدأ عموم المنفعة الذي يقوم عليه الاستثمار الإسلامي، والتخصيص الفعلي للموارد الذي يكفل التوزيع العادل للفرد والمجتمع ويحقق العدالة الاجتماعية في الثروة، فصناديق الاستثمار الاجتماعية التنمية قد تلجأ إلى دعم وتشجيع تلك القطاعات التي لم تلق أي اهتمام أو دعم من قبل المستثمرين، وهي بذلك توفر أكبر عدد ممكن من فرص العمل، وقد تكون سبباً في استكشاف القدرات وتوظيف المهارات وتشغيل العقول وتشجيع الخبرات التي تفتقر إلى المال الكافي للشروع في أي عملية استثمارية، وما أكثرها في مجتمعاتنا الإسلامية، فضلاً عن امتصاصها للسيولة وتوظيفها في خدمة الناتج القومي، فهي بكل ذلك تعتبر رافداً أساسياً من روافد التنمية، وداعماً جزيئاً للاقتصاد الوطني، وأداة مهمة من أدوات السياسة النقدية للدولة.

14- توفر الضمانات الكافية: وهذه تعد من المزايا التي تكتسبها صناديق الاستثمار الاجتماعية النموية عن جملة الضوابط العامة للاستثمار الإسلامي، حيث تعدد فيه الضمانات، فقد وُفِّرَ الاستثمار الإسلامي جملة من الضوابط والسبل والإجراءات على وجه تضمن الحقوق لأصحابها، وتدرأ عنهم أي ضرر أو مفسدة، ولذا فقد كفل الاستثمار الإسلامي رزمة من الضمانات تشكل في مجملها حوافز وتسهيلات للمستثمرين، كما تحميهم من كل ما من شأنه يجر ضرراً أو فساداً، فهناك الضمانات العقائدية والأخلاقية التي يجب أن يدركها ويتحلى بها كل مستثمر، وهناك الضمانات الإجرائية التي يجب أن يأخذ بها كل مستثمر كالتخطيط وتحديد الأولويات، وهناك الضمانات التي تخص ضوابط العقد ونظام الخيارات<sup>1</sup>، وهناك الضمانات الثبوتية كالكفالة والرهن والكتابة والإشهاد كإجراءات توثيقية احترازية، وهناك الضمانات التي توجب على الدولة توفيرها للمستثمرين كتهئية المناخ الاستثماري وسن التشريعات الملائمة والمشجعة، واستحداث الأجهزة التنفيذية (اسماعيل، 2010)، وإصلاح المنظومة القضائية، فضلاً عن الرقابة الذاتية والرقابة الجماعية التي تفرضها طبيعة العمل في مؤسسات الاستثمار الإسلامية.

#### المبحث الثاني: تقسيمات صناديق الاستثمار الاجتماعية النموية

كي تترك صناديق الاستثمار الاجتماعية أثراً ملموساً على الواقع المجتمعي فلا بد أن تصبغ عملياتها بالصبغة النموية التي تولد نفعاً لأكبر عدد من الأفراد لرفع كفايتهم، وتعطي وزناً للخدمات الضرورية والحاجية التي تتطلبها المجتمعات، وعلى ذلك يقاس نجاح أي عملية استثمارية بمدى التفاعل والحركة الديناميكية التي تولدها المجتمعات المحيطة أخذاً وعطاءً. وبناء على هذا التصور، اجتهد الباحث أن يوجد صناديق فاعلة ومؤثرة، تنظر إلى المجتمع كعنصر مهم في نجاحها وتطورها وتعزيز أدائها، فقد جعل لكل صندوق فئات محددة يستهدفها قد تختلف عن الصندوق الآخر، بحيث يسهل التركيز عليها والسعي لتحقيقها بأقل التكاليف وأيسر الطرق، كما قسم المشروعات الاستثمارية إلى أربع قطاعات رئيسية، لكل قطاع صناديق استثمارية معينة، ولكل صندوق من هذه الصناديق مجالات محددة ينبغي أن يستهدفها، ونظراً لأن صناديق الاستثمار الاجتماعية تختلف باختلاف أهدافها، ومجالاتها، وأنشطتها، وأدواتها، ونوعية رأس مالها، فقد تم تقسيم الصناديق المقترحة إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: تصنيف الصناديق وفقاً لرأس مالها: تنقسم الصناديق المقترحة باعتبار هيكل رأس مالها إلى ثلاثة أنواع:

- 1- الصناديق الوقفية: ويتكون رأس مالها من الأصول أو النقود الموقوفة، على أن يكون ريعها لصالح المستفيدين (الموقوف من أجلهم) كالمساجد أو الأيتام أو طلاب العلم أو غيرهم من الموقوف لأجلهم.
- 2- صناديق الزكاة: وهي صناديق يتكون رأس مالها من موارد الزكاة، ويصرف ريعها على المستفيدين فقط من أصحاب المصارف الثمانية.
- 3- الصناديق المركزية: وهي الصناديق الممولة والمدعومة من قبل الحكومة المركزية، وتنشأ هذه الصناديق لخدمة مشروع معين أو لدعم قطاع ترى الحكومة من الضرورة بمكان أن يضطلع به صندوق مخصص.

<sup>1</sup> كخيار الشرط، خيار المجلس، خيار التعيين، خيار الرؤية، وخيار العيب والغبن.

4- **صناديق الحج:** وهي صناديق مخصصة لخدمة ورعاية حجاج بيت الله الحرام، وتمويل ودعم المكتتبين لأداء فريضة الحج، يتكون رأسمالها من قبل المستفيدين، ولا مانع أن تشارك الحكومة في رأسماله عن طريق صندوق التأمينات أو الضمان الاجتماعي.

5- **الصناديق التجارية:** وهي صناديق مخصصة للمستثمرين، تطرح وحداتها الاستثمارية في السوق للاكتتاب العام، ثم يوظف رأس المال في المشروعات الانتاجية الربحية، وقد تخصص لتمويل الصادرات والواردات السلعية.

**ثانياً : تصنيف الصناديق وفقاً لأنشطتها ومجالاتها:** تنقسم الصناديق المقترحة حسب أنشطتها ومجالاتها والقطاعات الاقتصادية التي تستهدفها إلى:

1- **الصناديق الزراعية:** وتهدف تمويل القطاع الزراعي ودعم وتشجيع المزارعين وتوفير كل متطلبات الإنتاج الزراعي، ويمكن للقطاع الخاص إصدار هذه الصناديق عن طريق البنوك أو شركات الاستثمار بعد تصريح من الجهات الرسمية، ويكون ريعها لصالح المكتتبين في وحداتها.

2- **الصناديق الصناعية:** وهي صناديق تستهدف الإنتاج الصناعي بالدرجة الأولى، وتصدر عن طريق الجهات الرسمية المعنية بالقطاع الصناعي، ويمكن إصدارها عن طريق القطاع الخاص كالبنوك الصناعية أو شركات الاستثمار، وتهدف هذه الصناديق إلى تفعيل دور القطاع الصناعي وتعزيز الإنتاج عن طريق تمويل المشروعات الصناعية والمساهمة الفاعلة في تنميتها وتطويرها.

3- **الصناديق التجارية:** يستطيع القطاع الخاص إصدار هذه الصناديق من خلال البنوك أو شركات الاستثمار وتطرح للاكتتاب العام بعد أن يتم تحديد الأهداف الاستثمارية لهذه الصناديق، كدعم الصادرات أو المتاجرة في أسواق رأس المال كالعملات والأسهم وأسواق السلع كالذهب والمعادن النفيسة وفقاً لضوابط الشريعة.

**ثالثاً : تصنيف الصناديق وفقاً لأدواتها الاستثمارية:** تنقسم الصناديق المقترحة باعتبار أدواتها وصيغها وأساليبها الاستثمارية إلى: صناديق المشاركة، صناديق السلم، صناديق الاستصناع، صناديق الإجارة (التأجير)، وصناديق المراجعة .



شكل 4. أنواع صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية

الجدول رقم 1. أنواع صناديق الاستثمار الاجتماعية التنموية والقطاعات المستهدفة والجهات المستفيدة

نوع الصندوق	القطاعات الاقتصادية المستهدفة	الأدوات الاستثمارية	المشروعات المستهدفة	الجهات المستفيدة
-------------	-------------------------------	---------------------	---------------------	------------------

صناديق الوقف	القطاع الخدمي القطاع الانتاجي	الإجارة، المضاربة المقيدة، المزارعة، والمغارة، والمساقاة	تنمية أراضي الوقف، كفالة الأيتام، المساجد ومرفقاتها، المدارس والجامعات، المراكز الصحية، توفير المتطلبات الضرورية للمجتمعات المحلية	كافة شرائح المجتمع، أو الفئات الموقوف عليها (الوقف المقيد)
صناديق الزكاة	القطاع الاستثماري القطاع الخدمي	المشاركة، المضاربة، الاستصناع	دور العلم، حفر الآبار، وشق الطرق، مشاريع الصدقات الجارية، المشروعات التي تهدف إلى تنمية الأصناف الثمانية	الأصناف الثمانية
الصناديق الزراعية	القطاع الإنتاجي القطاع التجاري	المشاركة، الإجارة المنتهية بالتملك، المضاربة، السلم، المزارعة، المغارة، المساقاة	السدود والحواجز المائية، استصلاح الأراضي، تنمية الثروة الحيوانية، مشاريع الصيد البحري، إنتاج المحاصيل الزراعية	المستثمرون، المزارعون
الصناديق الصناعية	القطاع الإنتاجي القطاع التجاري	المشاركة، الاستصناع، السلم	البحث العلمي، المشروعات الصغيرة، دعم الابتكارات، الصناعات الغذائية، تطوير الصناعات المحلية	المستثمرون، أصحاب المهن والحرف
الصناديق الخيرية	القطاع الخيري القطاع الخدمي	المشاركة المتناقصة، الإجارة المنتهية بالتملك، القرض الحسن	المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القرض الحسن، مشاريع الرعاية الاجتماعية	الشرائح الفقيرة
الصناديق التجارية	القطاع التجاري القطاع الاستهلاكي تمويل الصادرات والواردات	المراجحة، السلم	دعم الصادرات الوطنية تنمية القطاع الخاص	التجار والمستوردون

### 3. منهجية الدراسة

منهج هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Method، وكذا المنهج الاستقرائي التحليلي Inductive Method، وقد اعتمد الباحث في تحليلاته واستنتاجاته على الأسلوب الاستنباطي Deductive Method لدراسة سلوكيات المجتمعات الإسلامية الاستهلاكية والانتاجية.

#### 4. المناقشة والخاتمة

توضح هذه الدراسة أهمية صناديق الاستثمار الاجتماعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك في سياق نظام الاستثمار الإسلامي. تبين الدراسة أن هذه الصناديق تعد أدوات مؤثرة لخدمة المجتمعات ورفاهيتها، وتساهم في تنميتها وتعزيزها. بالإضافة إلى ذلك، تظهر الدراسة الخصائص الفريدة لهذه الصناديق والتي تتماشى مع مبادئ وأحكام الاستثمار الإسلامي. تميزت الدراسة بتحليلها لصناديق الاستثمار الاجتماعية واقتراح بعض الصناديق الفاعلة التي تسعى لخدمة قطاعات تنموية هامة. يشير البحث إلى أن نظام الاستثمار الإسلامي يهدف إلى تحقيق تنمية الإنسان، وتنمية المال، وتحقيق العبادات، وذلك وفقاً لمفاهيم ومبادئ الاستثمار الإسلامي. حيث يتعين على الباحثين العمل على استغلال الثروات الإسلامية بطرق مبتكرة ومؤثرة، مع التركيز على تحقيق الفائدة الاجتماعية وضمان استمرارية النجاح. كما تعتبر صناديق الاستثمار الاجتماعي أدوات رئيسية في تعزيز التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد القومي من خلال دعم المشروعات التنموية. يتعين على المجتمع المالي تبني ودعم صناديق الاستثمار التي تلعب دوراً رئيسياً في تنمية المال والمساهمة في تطوير المجتمعات الإسلامية. كما تبرز الدراسة أن صناديق الاستثمار الاجتماعي تتماشى بشكل كبير مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتسعى لخدمة العاملين والمجتمعات بشكل شامل.

بينت الدراسة أن الدور المحوري لصناديق الاستثمار الاجتماعي يظهر بوضوح في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الإسلامي. تبين الدراسة أن هذه الصناديق تعد أدوات حيوية تلعب دوراً فاعلاً في دعم المجتمعات الإسلامية وتنميتها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث توصي الدراسة بتعزيز الوعي بنظام الاستثمار الإسلامي والالتزام به، وتشجيع المؤسسات المالية على إنشاء صناديق استثمار اجتماعية تدعم التنمية المجتمعية. كما أوصت بتطوير المنتجات المالية الإسلامية لتحقيق أقصى فائدة اجتماعية وتحفيز التنمية الاقتصادية. أخيراً، يجب تبني وإنشاء سوق مالية تجمع بين الأصول الإسلامية والقدرات الاستثمارية لتحفيز استثمارات حقيقية تؤثر في التنمية وتعزز الاقتصاد الإسلامي. كما يوصي الباحث بما يلي:

- 1- ضرورة تنمية الوعي بنظام الاستثمار الإسلامي ومبادئه وأهدافه، والتفكير التام والالتزام الكامل بمبادئه وأهدافه وبمقاصد الشريعة في جميع العمليات الاستثمارية؛ كونها السبل الكفيلة لضمان نجاح الاستثمارات وتحقيق أكبر قدر من المنفعة على مستوى الأفراد والجماعات والدول.
- 2- تدعو الدراسة المؤسسات المالية والمصرفية إلى تبني وإنشاء صناديق استثمار اجتماعية تطرح للاكتتاب العام، وتستهدف التنمية المجتمعية من خلال دعم المشروعات الخدمية والإنتاجية كونها أقرب القطاعات لتنمية المجتمعات.
- 3- تدعو الدراسة الباحثين والقائمين على المؤسسات المالية والمصرفية إلى بذل المزيد من الجهود في تحسين وتطوير المنتجات الإسلامية التي تعظم المنفعة الاجتماعية، ورفد السوق المالية بالمزيد من الابتكارات والمنتجات المالية الإسلامية الخالصة؛ لتواكب الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، وهذا يحتاج إلى صناعة وابتكار لا محاكاة وتقليد، أو استيراد وتحويل.
- 4- توصي الدراسة إلى تبني وإنشاء سوق مالية تتلاقى فيها الأصول الإسلامية من صكوك ووحدات استثمارية مع القدرات والكفاءات والخبرات الاستثمارية في ابتكار المشروعات الاقتصادية، لخلق فرص استثمارية حقيقية، هذه السوق يلتقي فيه أرباب الأموال ليعرضوا رؤوس أموالهم، مقابل أرباب العمل ليعرضوا ابتكاراتهم وخبراتهم ومهاراتهم وقدراتهم، مما يؤدي إلى استثمار العقول وتوظيف الأموال نحو المشروعات الاستثمارية الحقيقية التي تلامس التنمية وتؤثر فيها.

## المراجع

- AAIOFI, هـ. ا. (2007). ، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية 2007 ص 477. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAIOFI.
- IFSB, م. (2009). المبادئ الإرشادية لضوابط برامج الاستثمار الجماعي الإسلامي. كوالالمبور: مجلس الخدمات المالية الإسلامية.
- ابن القيم . (1994). إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن تيمية, أ. ب. (1987). الفتاوى الكبرى . بيروت: دار الكتب العلمية .
- ابن عاشور, م. ا. (2001). مقاصد الشريعة الاسلامية. عمان، الأردن: دار النفائس.
- ابن عبد السلام , أ. ب. (1991). قواعد الأحكام في مصالح الأنام . بيروت: دار الكتب العلمية .
- أبو غده, ع. (2004). صناديق الاستثمار الإسلامية، دراسة فقهية تأصيلية موسعة. المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر (المؤسسات المالية الإسلامية). الإمارات: جامعة الإمارات.
- اسماعيل, ع. م. (2010). ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، دار النفائس 2010، ص 45. عمان، الأردن: دار النفائس .
- براق, م. , & قمان, م. (2011). أداء صناديق الاستثمار المسؤولة اجتماعياً وصناديق الاستثمار الإسلامية. الملتقى الدولي لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر: جامعة الجزائر .
- البغدادي, ا. ب. (1987). تيسير الوصول إلى قواعد الأصول ومعاهد الفصول. دار ابن الجوزي .
- بن زغبية, ع. (2009). مقاصد الشريعة الخاصة بالتصرفات المالية. عمان: دار النفائس.
- بودية, ف. , & كحلي, ف. (2013). طبيعة البعد الاقتصادي والاجتماعي لصناديق الاستثمار الإسلامية ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة. الملتقى الدولي الثاني حول المالية الإسلامية . صفاقس، تونس .
- الخطاط, ع. (1994). الشركات في الشريعة الاسلامية . لبنان: مؤسسة الرسالة.
- دائلة, ح. (2012). الصناديق الاستثمارية دراسة فقهية تطبيقية. الرياض: دار كنوز اشبيليا.
- دوابه, أ. (2002). صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق. القاهرة : دار السلام .
- دوابه, أ. م. (2006). دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية . القاهرة : دار السلام .
- الرماني, ز. ب. (2016, 8 23). استثمار أموال الوقف بين الضوابط الشرعية والجدوى الاقتصادية. Retrieved from <http://www.alukah.net/culture/0/67514> موقع الألوكة:
- الزحيلي, و. (2017). الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر المعاصر .
- سانو, ق. م. (2000). الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي. عمان، الأردن: دار النفائس.

- السرخسي, ش. ب. (2000). المبسوط. لبنان: دار الفكر .
- السلامي, ن. (2008). الضوابط الشرعية للاستثمار. الاسكندرية: دار الإيمان.
- شابرا, م. م. ع. (1992). نحو نظام نقدي عادل . إسلام آباد، باكستان: المعهد العالمي للفكر الاسلامي IIII.
- الشوكاني, م. ب. (1993). السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار. دار ابن حزم .
- الشيبياني, م. ب. (1986). الاكتساب في الرزق المستطاب. بيروت: دار الكتب العلمية .
- الصلاحين, ع. (2007). صناديق الاستثمار الإسلامية (مفهومها، خصائصها وأحكامها). مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات. الإمارات: جامعة الإمارات.
- عمر, م. ع. (2004). التخطيط والموازنات في إدارة صناديق الأوقاف، البنك الإسلامي للتنمية، ندوة حول التطبيق المعاصر للوقف تجربة صناديق الأوقاف وآفاق تطبيقها في المجتمع الإسلامي. قازان.
- عوض الله, ص. ع. (2005). صناديق الاستثمار الإسلامية، دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الاسلامي. المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر. الإمارات: جامعة الإمارات.
- القراي, أ. ب. (1994). الذخيرة. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- القرطي, ش. ب. (2003). الجامع لأحكام القرآن . الرياض: دار عالم الكتب .
- الماوردي, أ. ب. (1991). أدب الدنيا والدين. لبنان: دار الكتب العلمية .
- المناعي, م. ع. (1994). فيض القدير شرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير. بيروت: دار الكتب العلمية .
- ناصر, ا. (2009). منهجية التمويل والاستثمار الإسلامي، الخصائص والمركبات، الأساليب والأدوات. مصر : دار المحدثين .

Dusuki, A., & Syed, S. (2008). Islamic Capital Markets: Products, Regulation & Development. Jeddah: Islamic research and Training Institute, IDB.

Geoffrey, A., & Stanley, B. (2012). Fundamentals of Investment Management. (T. edition, Ed.) New York : McGraw-Hill.

IFSB. (2020). Islamic Financial Services Industry Stability, (report 2020). Islamic Financial Services Industry Stability.

Robert, O., & Theresa, H. (2011). The Fund Industry, How your money is managed. Canada: John Wiley & Sons.

Zvi, b., Alex, K., & Alan, M. (2002). Investment. New York: Mc Graw-Hill Higher Education